

كاريتس و ميغرانيس

الملف

الإحصائي

للهجرة

2012

التقرير الثاني والعشرون

"المهاجرون ليسوا أعدادًا"

"المهاجرون ليسوا أعدادًا"

"المهاجرون ليسوا أعدادًا" عبارة تعبر عن الرسالة التي اخترناها للملف الإحصائي للهجرة لعام 2012، ونقصد بها أن المهاجرين لديهم كرامة باعتبارهم أشخاصًا كما ذكر البابا بنديكتوس السادس عشر في خطابه يوم الأحد خلال قداس "الأنجيلوس" بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر واللاجئ (15 كانون الثاني/يناير 2012): "إن ملايين الأشخاص يهاجرون ل يبحثوا عن مكان يمكنهم العيش فيه بسلام، ولكنهم ليسوا أعدادًا بل رجالاً ونساءً وأطفالاً وشباباً وشيوخاً".

اخترنا هذه العبارة كشعار لبحثنا لنؤكد به أنه على الرغم من أهمية الأعداد للتعرف على ظاهرة الهجرة بشكل علمي، فإنه لا يجوز أن يعلو العدد على مبدأ حماية كرامة الإنسان.

" المهاجرون ليسوا أعدادًا "

الترجمة من الإيطالية Tiziana Grassetti

Tradotto dalla versione italiana del Dossier Statistico Immigrazione 2012 "Gli immigrati non sono numeri" 22° Rapporto Caritas e Migrantes da Tiziana Grassetti (Sguardo sul Medio Oriente)

بالإضافة على ذلك، في حزيران/يونيو 2012 قرر مجلس وزراء الداخلية لمنطقة Schengen تغيير المعاهدة

وإعادة وضع الرقابة على الحدود عند الطوارئ وذلك لقلقه من تزايد الهجرة من شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة، وقد انتقد البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا القرار.

وفي إيطاليا كذلك وهي أرض لجوء وبلد يقصده المهاجرون هناك تغييرات سيعالجها هذا الملف بشكل واسع فيما يلي.

إيطاليا: أرض لجوء. نصف مليون طلب بعد الحرب العالمية الثانية

- في عام 2011 بلغ عدد الأشخاص الذين اضطروا للهروب من أماكن إقامتهم إلى 42,5 ملايين: 15,2 مليون منهم لاجنون و 26,4 مليون من النازحين في بلادهم وفي نفس العام قُدم 895 ألف طلب لجوء سياسي: 76 ألفاً منها في الولايات المتحدة، و 277 ألفاً في أوروبا، 51 ألفاً في فرنسا و 37.500 في إيطاليا.

إنّ الحروب الجارية في العالم عديدة، بعضها غير معروف و بعضها آخر منسي: 1,2 مليار شخص يعيش تحت أنظمة استبدادية (34 دولاً) أو في "دول هشة" (43 دولاً)، في أوضاع فقر مزري و حالة طوارئ إنسانية.

بين الأعوام 1950 - 1989 بلغ عدد طلبات اللجوء السياسي في إيطاليا 188 ألفاً وبين الأعوام 1990 - 2011 بلغ عدد الطلبات حسب "أرشيف الوزارة الداخلية" 326 ألفاً أي بمعدل سنوي يبلغ 8 آلاف طلب، باستثناء أعوام 2011، 2008 و 1999 عندما تجاوز عدد الطلبات 30 ألفاً ولذلك يمكن أن نأكد أنه قُدم نصف مليون طلب منذ بعد الحرب العالمية الثانية حتى أيامنا هذه.

في عام 2011 قُدمت أغلبية الطلبات من طرف جمعيات من أوروبا الشرقية و القارة الإفريقية: من مجموع 24.150 طلباً أُستقبلت ثلث (30 في المائة من الطلبات العامة) و خصّ الباقي بالحماية الإنسانية (7.155).

الهجرة ردة فعل لا مفر منها وحلّ استراتيجي في عالم مصاب بأزمات سياسية واقتصادية يتميز بعدم المساواة في توزيع الثروة وستزايد هذه الظاهرة في المستقبل القريب كما تدل عليه معطيات التوافد نحو الدول المتقدمة في عام 2009.

تُقيّم المنظمات الدولية عدد المهاجرين واللاجئين بمائتين وأربعة عشر 214 - مليوناً عام 2010. في نفس السنة كان صافي عدد الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي تسعمائة وخمسين ألفاً - 950 000 - عدد حالات اكتساب الجنسية (ثمانمائة وثلاثة آلاف 803 000).

يبلغ عدد الأجانب المقيمين بما فيهم الأوروبيون الذين يشكلون 60 في المائة من المجموع (33,3 ملايين أي 800 ألف زيادة عن العام السابق).

يعيش ثلاثة أرباعهم في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا. في إسبانيا انخفض عدد المهاجرين في السنوات الأخيرة وكذلك في البرتغال وإيرلندا. يشكل المهاجرون 6,6 في المائة من المقيمين الأوروبيين وإذا أضفنا إليهم المولودين في الخارج من الذين اكتسبوا جنسية بلد إقامتهم، يبلغ العدد 48,9 ملايين ممّا يجعل من الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية الوجهة الرئيسية للهجرة إلى جانب.

غيرت بعض الدول الأوروبية قانون الهجرة وبعضها الآخر يكاد أن يغيره؛ مثلاً تتجه الدنمارك إلى إلغاء النظام بالنقاط الساري المفعول الآن للحصول على إذن إقامة لوقت غير مسمّى؛ أما بولونيا فتشهد ازدياد عدد الوافدين من البلدان المجاورة وانخفاض عدد المغادرين باطّراد؛ أما في إسبانيا فقد حُرّم المهاجرون غير الشرعيين (150 ألفاً تقريباً) من العناية الصحية الوطنية ممّا سبب بعض الجدل في البلاد.

كما كل الناس تعرف، منذ انتشار الثورة العربية وفد 60 ألف شخص من شمال إفريقيا إلى جزيرة لمبادوزا بالمراكب غير الشرعية من تونس سابقاً و من ليبيا لاحقاً (28 ألفاً). ولذلك وفرت الحكومة الإيطالية 3 آلاف مكان لمواجهة استعجال الاستقبال، بالتعاون مع منظمات محلية و مؤسسات إقليمية و اجتماعية ملتزمة بالخدمة لطالبي لجوء واللجئين، و ألفي مكان لاستقبال طالبي لجوء، بالعكس سعة المراكز لاستقبال المهاجرين العادية هي 3 آلاف مكان.

فضلا عن ذلك، أكدت الولايات توفير 50 ألف مكان آخر، بمساهمة الحماية المدنية ، الذي أستعمل نصفه لغاية استقبال الأشخاص الهاربة من شمال إفريقيا.

في هذه الأمور المستعجلة، تمت إيطاليا تعاون المؤسسات الأوروبية من جهة و توقعت من جهة أخرى بضرورة تنظيم استقبال مستقر و متّحد يقوم على تنسيق كافة المنظمات الإنسانية الملتزمة، وذلك لضمان العناية بتلك الفئات التي تحتاج أكثر للعناية ابتداءً بفئة القاصرين.

على المستوى الأوروبي، كثير من المؤسسات الإنسانية شكوا بفساد نظام الاستقبال الإيطالي وسلبياته و من بينها نذكر محكمة ستوكار التي رفضت يوم 12 يوليو/ تموز 2012 بجلسة قضائية أن ترحل طالب لجوء إلى إيطاليا بسبب " وجود مخاطر للمعني به أن يتلقى هناك معاملة غير إنسانية و مهينة و حتى البقاء بدون مأوى".

ملاحظات سلبية أخرى على نظام الاستقبال الإيطالي مثل قرار محكمة ستوكار عُبرت من طرف مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا و زيادة على ذلك لا بد أن نذكر الجلسة القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يوم 2012/02/23 على قضية هرسى (أيار/مايو 2009) التي أصدرت إدانة لعدم تنفيذ مبدأ "عدم الإعادة القسرية".

بصرف النظر عن الاعتبارات على ضرورة التنسيق بين المستوى الإيطالي و الأوروبي، من الواجب أن يُعتبر أمر صورة إيطاليا في الخارج و أن يُلقى حل: في عام 2011 7.431 شخصا ظلوا في حالة انتظار حتى يحصلوا على الخدمة لطالبي لجوء واللجئين و يتمتعوا بخدمة استقبال ثانية.

إيطاليا: بلد المقصد. حضور المهاجرين وبلدان أصلهم

- يقر هذا الملف أن العدد الشامل للمهاجرين الشرعيين في نهاية 2011 تجاوز 5 ملايين شخص: يشمل هذا العدد المهاجرين الأوروبيين وأولئك الذين لم يسجلوا أنفسهم عند دائرة الأحوال المدنية بعد، يعني عدد أكبر بقليل مقارنة بالعدد المقدر في العام السابق (4.968.000)؛

التأثيرات المسلمة من وزارة الخارجية في عام 2011 كانت 231.750 الأغلبية منها لأسباب عائلية و للشغل ولكن رخصات الإقامة الصالحة في نهاية 2010 التي لم تتجدد في نهاية 2011 كانت 263 ألف و كانت رخصات الإقامة الصالحة حتى نهاية عام 2011 3.637.724، مجموع يشمل القاصرين المسجلين مع والديهم، 2.9 في المائة بزيادة مقارنة 3.536.062 رخصة لعام 2010، حسب أرشيف وزارة الداخلية المراجع من المعهد الوطني للإحصائيات ISTAT.

يحصي هذا الملف، الذي يتأسس لتقدير حضور المهاجرين الأوروبيين الذين لا يُشملون في أرشيف رخصات الإقامة على مصادر مختلفة، 1.373.000 ألف مهاجر: 87 في المائة منهم من الدول الأعضاء الجديدة الإثنتا عشرة والأغلبية من رومانيا 997.000، وتحتل بلونيا المرتبة الثانية 112.000، و بعدها بلغاريا 53.000، تلي ألمانيا 44.000 و فرنسا 34.000 و بريطانيا 30.000 و إسبانيا 20.000 وهولندا 9.000.

بتقسيم المجموع الشامل بمنهج المناطق القارية للهجرة نستطيع أن نلاحظ أن أوروبا هي القارة بأعلى عدد وافدين الأغلبية منهم مواطنو الاتحاد الأوروبي (27.4 في المائة) و من البلدان غير الأعضاء (23.4 في المائة)، تلي إفريقيا (22.1 في المائة) و آسيا (18.8 في المائة) وأمريكا (8.3 في المائة)، بالعكس لا يبلغ عدد المهاجرين من أوقيانوسيا مع جميعة الأشخاص عديمة الجنسية حتى إلى 0.1 في المائة.

من بين المقيمين الأوروبيين غير " الأعضاء " (1.171.163) الأغلبية منهم من ألبانيا (491.495)، ثم أوكرانيا (223.782) و ملدافيا (147.519) و سربيا (101.554) و ماسيدونيا (82.209) و روسيا (37.090)؛ بين 20 ألفا و 30 ألفا من بونيا، و كذلك من كرواسيا و تركيا؛ من ألبانيا أغلبية الطلاب الجامعية المهاجرين: تقريباً 11 ألفا في السنة الجامعية 2012/2011 - من مجموع 65.437 طالباً أجنبي في إيطاليا و مليون و مائتا ألف طالب من أصله أجنبي في

الاتحاد الأوروبي (حسب البحث الأخير للشبكة الأوروبية للهجرة).

فيما يخص بالقارة الإفريقية، تمثل المغاربة الجالية الكبرى بـ 506.369 مقيماً، أكثر الأعداد حتى من المهاجرين من البلدان غير " الأعضاء " ، تلي الجاليات الإفريقية أخرى: تونس (122.595) و ثم مصر (117.145) و السنغال (87.311) و نيجيريا (57.011) و غانا (51.924)، و أخيراً الجزائر (28.081) و ساحل العاج (24.235)؛ يمثل المقيمون من بركنا فازو 15 ألفا و 10 آلاف تقريباً مجموع المقيمين من كامرون، اريثريا، اثيوبيا، موريسوس و الصمال، ممّا يساوي مجموع المقيمون الأفارقة في إيطاليا 1.105.826.

يحتوي مجلد "آسيا-إيطاليا. مشاهد الهجرة" ، الذي راجعه "إيدوس" للمؤسسة الأوروبية للاندماج بالتعاون مع كاريتس ومؤسسة ميغرانتس عام 2012، دراسة عميقة على الجاليات الآسيوية تؤكد أن الآسيويين المقيمين في الاتحاد الأوروبي كانوا 924.443 في عام 2011 ، يعني 6 نقاط مئوية زيادة عن عام 2010، عندما كانوا يمثلون 12.7 في المائة من مجموع المقيمين الأجانب.

تبين هذه الدراسة أن إيطاليا هي الدولة التي تضيف الجالية الصينية أكثر الأعداد في الاتحاد الأوروبي مع 277.570 مقيماً في عام 2011: تلي جالية فيليبين (152.382) و ثم بانغلادش (106.671) و سريلانكا (94.577)؛ بالعكس تحتل إيطاليا المرتبة الثانية فيما يخص بحضور المهاجرين من الهند (145.164) و باكستان (90.185).

أما فيما يتعلق بالجالية من القارة الأمريكية فإنها تمثل 415.241 مقيماً الأغلبية من بيرو (107.847) و اكوادور (89.626)، يلي برازيل (48.230) و الولايات المتحدة (36.318)، ثم كلومبيا و كوبا و الجمهورية الدومينيكية (20 ألفاً)، و أخيراً الأرجنتين مع بوليفيا و السلفادور (10 آلاف).

يشهد كثافة علاقات هذه الجاليات بإيطاليا العدد العالي للقاصرين (897.890 وحدة) الذين يشكلون 23.9 في المائة من القاصرين غير "الأعضاء"، وُلدت الأغلبية منهم في إيطاليا.

الهجرة و عالم الشغل

- إن سببت الأزمة الخطيرة الحالية ، المعقدة من انتقالات الأنشطة الانتاجية المستمرة إلى الخارج، خسارة مليون منصب الذي تعوض جزئياً بتوظيف 750 ألف أجنبي في القطاعات والأعمال لا يطمحون إليها الإيطاليون.

فعلاً، إذا تناقص في عام 2011 عدد الموظفين المولودين في إيطاليا بـ 75 ألف وحدة، علا عدد الموظفين المولودين في الخارج إلى 170 ألف وحدة.

حالياً، يشكل الموظفون الأجانب 2.5 ملايين، عُشر التشغيل الإجمالي، ولكن في نفس الوقت الأجانب العاطلون على العمل ارتفع عددهم (310 آلاف، بما فيهم 99 ألفاً منهم غير " الأعضاء ") و نسب البطالة كذلك (12.1 في المائة مما يعني 4 نقاط مئوية أكثر من الإيطاليين)، أما نسب التشغيل فإنه تراجع إلى 70.9 في المئة مما يعني 9.5 نقاط أعلى من ذلك الإيطاليين.

أما المهاجرون " الأعضاء " الجدد، الذين يشكلون ربع المقيمين، فيمثلون ثلث العمال المولودين في الخارج و 40 في المائة من بين الموظفين الجدد الذين وُظفوا في عام 2011 حسب أرشيف معهد الوطني لضمان حوادث الشغل INAIL.

من المؤكد بأن المهاجرين يقدمون في الأزمة الراهنة قوى عاملة مفيدة جداً وينفذون وظيفته مهمة في دعم النظام الاقتصادي-الانتاجي الوطني و ذلك لعوامل مختلفة منها عمرهم (الأغلبية منهم شباب) والطوعية (صلاحيتهم للتكيف مع شروط الشغل وأن يكونوا جاهزين للشغل في أي وقت) ولكن للأسف ليس من النادر أن تتحول هذه الخصوص عن أشكال استغلال مختلفة.

فعلاً، من المسلم به أنهم يشتغلون عادةً في أدنى طبقات سوق العمل، ويؤكد هذا المذهب الأمر بأنه الإيطاليون 40 في المائة منهم فقط يشتغلون عاملاً، مقارنة بالمهاجرين "الأعضاء" الذين ترتفع نسبتهم إلى 83 في المائة و غير "الأعضاء" الذين تصل نسبتهم إلى 90 في المائة.

إن الحاجة إلى حماية تدفع المهاجرين لتسجيل أنفسهم عند النقابات و فعلاً بلغ عدد المتسجلين إلى المليون و يشكل 8 في المائة من مجموع المتسجلين الإجمالي و 14.8 في المائة من القسم النشط و وفقاً لذلك، يؤكد أرشيف معهد الوطني لضمان الحوادث في موقع الشغل أن

المهاجرين متعرضون أكثر لمخاطر الحوادث في موقع الشغل: حسب المعطيات الموفرة من المعهد ازداد الحوادث بـ15,9 في المئة في عام 2011 من بين المولودين في الخارج، على خلاف المذهب العام ومقارنة بـ15 في المئة لعام 2010.

نتيجة عن مراقبات قيم بها في عام 2011 أكتشف أن 61 في المئة من الشركات المراقبة أوضاعها غير شرعية و نصفها بسبب تشغيل بدون أوراق، ما الذي يزيد تعرض العمال لمخاطر حوادث في موقع الشغل.

يقر "تقرير 2012 حول سوق العمل للمهاجرين" المراجع من وزارة الشغل أن نسبة تأثير العمال غير "الأعضاء" على الخدمات الموفرة من المعهد الوطني للضمان الاجتماعي ليس عالياً: 10,2 في المائة يتمتع بالتأمين العادي ضد البطالة و 6,9 في المائة بالتأمين غير العادي؛ 5,1 في المائة بإعانة بطالة؛ 11,8 في المائة بإعانة بطالة عادية للأنشطة غير الفلاحية، 7,7 في المائة بإعانة العمال المطرودين و 8,8 في المائة بإعانة بطالة للأنشطة الفلاحية؛ 0,2 في المائة برواتب التقاعد لعدم الصحة، العجز و للمعاقين الحربية؛ 0,9 في المائة برواتب الإعانة للأشخاص المحتاجين بمساعدة صحية؛ 8,1 في المائة بإجازة الولادة؛ 5,1 في المائة بإجازة لوفاة عضو العائلة و 10,8 في المائة للدعم العائلي الاقتصادي.

تكوّن المتعاملون العائلية (750 ألفا المولودون في الخارج و المؤمنون عند المعهد الوطني للضمان الاجتماعي) الفئة أكثر الأعداد من بين العمال المهاجرين، و لذلك يُعتبرون مورداً ثميناً لإيطاليا باعتبارها بلاد يسجل سنوياً 90 ألف أشخاص تصبح عاجزة و تحتاج إلى معونة لأسباب صحية، و بكل تأكيد سيرتفع طلب خدماتهم في المستقبل بسبب ظاهرة الشيخوخة المتزايدة التي يخص بها الشعب الإيطالي: حالياً 20.6 في المائة من الشعب فوق 65 سنة في العمر و يُحتمل أن سيكون 33 في المائة حول نصف القرن). الممرضون الأجانب كذلك يؤكدون دعم لا مفر منه للعناية الصحية الوطنية ولمؤسسات خاصة أخرى.

علينا الاعتراف بأن قطاع الفلاحة، الذي لا يطمحون إليه الإيطاليون، يقدم لكثير من المهاجرين إمكانية اندماج مستقر أو فرصة شغل محدود ببعض الفصول السنوية فقط؛ فعلاً، فيما يتعلق بتشغيل المهاجرين يمثل قطاع الفلاحة القطاع الوحيد الذي حصل على رصيد وظيفي إيجابي.

إن القطاعات التي تتمتع بمساهمة المهاجرين كثيرة و مختلفة ومنها البنائية، قطاع النقل و الأعمال اليدوية بالشكل العام؛ كما يظهر من المعطيات الموفرة من الشركات التعاونية يمثل المهاجرون أكثر من سدس العمال عند شركات التنظيف و ثلث عند شركات العاملة في قطاع نقل البضائع.

أما قطاع الخدمات البحرية، و إيطاليا أستولها يحتل المرتبة الرابعة عشر في العالم و المراتب الأولى لخدمة الجولات البحرية السياحية، فإنه يوظف 60 ألف عامل، بما فيه 40 في المائة أجانب: الأغلبية من رومانيا، تلي الهند وفيليبين؛ و فيما يخص بفيليبين من الواجب أن يذكر أنها تضيف مقراً مفرقا للأكاديمية البحرية التجارية الإيطالية التي هدفها تكوين عمال محلية يعوضون نقص خبراء إيطاليين.

فضلا عن ذلك، يمثل المهاجرون لاعبو كرة القدم في الدوري 271 لاعبا من مجموع 554، نصف المجموع تقريبا (48.8 في المائة) و في فرقتي أدينيزي و إينتر التي تتكلم فيها 13 لغة مختلفة يشكلون 67.9 في المائة، ثلث منه من أمريكا اللاتينية.

فيما يتعلق بقطاع المقاوله يشكل المولودون في الخارج 9.1 في المائة، يشمل هذا العدد كافة مناصب القطاع؛ بالنسبة إلى أصحاب الشركات يشكلون 7.4 في المائة، و بلغ عددهم إلى 21 ألف وحدة في عام 2011 (مصدر اتحاد الغرف التجارية)، أما الأصحاب ذوي جنسية أجنبية فإنهم 249.464 و يمثلون 4.1 في المائة.

على ضوء هذه المعطيات، يمكن القول بأنه قد يتقدم الشغل المستقل للمهاجرين إلى حد أبعد باعتباره يخص 11 في المائة من المهاجرين "الأعضاء" و 14 في المائة من المهاجرين غير "الأعضاء"، مقارنة بالإيطاليين الذين لا يشكلون إلا 26 في المائة.

مما لا شك فيه أن الهجرة تمثل ردة فعل للأزمات بالشكل العام و تؤكد هذا المبدأ عمليات بعث النقود للمهاجرين إلى بلدانهم الأصل ما قد يكون دليلاً إيجابياً لتلك البلدان؛ إذا تناقصت عمليات بعث نقود عبر وكالات التحويل الخاصة في عام 2010 في إيطاليا عادت ترتفع في عام 2011 بازدياد عمليات بعث نحو بلاد الصين على خلاف فيليبين التي نقصت عمليات بعث إليها رب ما ناتجة عن استقرار العائلات الفيليبينية و اندماجها المستمر في إيطاليا و كذلك بسبب انخفاض المكافآت العام.

تطلب هذه المشاهد مبادرات مثل تشريع أوضاع الذين قد وُضفوا في سوق العمل، تيسير العمليات المتعلقة بالأوراق و انخفاض تكلفتهم، استقرار و تمديد رخصات الإقامة لكي يجتنب عمليات التجديد الزائدة، تيسير العمليات لاكتساب الجنسية للقاصرين المولودين في إيطاليا على الأقل، إمكانية التحصيل على الخدمات بدون بطاقة الإقامة، تحقيق مجالات مشاركة و تجاوز التمييز في كل قطاع المجتمع خاصة القطاع العام (مثل لذلك عدم إمكانية إدخال في الخدمة المدنية).

مع ذلك ، تعترف مؤسستا كاريستس و ميغرانيس أن الحكومة التقنية ليس فقط أن فوضت مؤسسة من منظمات التطوع إلى المهمة الوزارية للتعاون الدولي و الاندماج بل شرعت أيضا قوانين متنوعة في هذا الاتجاه و وعدت بتشريعات قوانين أخرى؛ الآن لا يبقى لنا إلا أن نتمنى تحسيس أقوى للأحزاب و دعم المجلس من أجل تقدم إيجابي إلى حد أبعد.

نهاية، يسعى هذا الملف أن يكون مساعدة لمعرفة حقيقة الهجرة و أن يروج الإنسانية وهي أساسية في الرسالة المسيحية لا مفر منها لتعايش مستمر مع المهاجرين على المستوى الاجتماعي و الديني كذلك، و نحن في "عام الإيمان" المروج من البابا بنديكطوس السادس عشر منذ يوم 11 أكتوبر 2012.

إنها قضية تتأسس على قيم معينة تنتمي إلى تاريخنا الطويل المتعلق بالهجرة (كما أثبت في "تقرير الإيطاليين في العالم 2012" من مؤسسة ميغرانيس) الذي تجربنا فيه الأوضاع الصعبة أن نكون أجنب في بلد غريب.

ختامًا لبحثنا هذا لا بد لنا أن نذكر قول البابا بنديكطوس السادس عشر الذي اخترناه كشعار لملف 2012 كي نشهد به أن حتى إذا ستتكاثر ظاهرة الهجرة أكثر و أكثر من الواجب الا يُنسى أبداً أن المهاجرين "ليسوا أعداداً".

الملف الإحصائي للهجرة 2012- جدول معطيات

فيما يتعلق بالمعاملات المالية للمهاجرين، من الواجب أن يدكر ما يسمى ب Diaspora Bond

ما يعني باللغة العربية "سند الشتات" و هو عملية مالية تسعى إلى دعم مشاريع اقتصادية و اجتماعية و تربوية في بلدان الأصل وكذلك إلى تكامل مصالح الأفراد مع مصالح بلدانهم . وقد امتاز إيطاليا بالدراسات حول تكلفة هذه الخدمات لبعث نقود و انخفاضها وكذلك بترويج مرصد وطني يراقب المشاركة المالية www.mandaisoldiacasa.it

للمهاجرين مثل استعمال الاكتسابات عبر المصارف.

احتمالات للمستقبل على التعايش في أوضاع الأزمة

- قد برز بحث قام به المعهد الوطني للإحصائيات أن موقف الإيطاليين من المهاجرين مزدوج: من جهة يروون الإيطاليون أن المهاجرين كثار و من جهة أخرى يعترفون أنهم يتمتعون بمعاملة أسوأ من المعاملة التي يتمتعون بها الإيطاليين برغم أنهم يمثلون مورداً للبلاد.

لا ريب فيه أن ظاهرة الهجرة ستستمر أن ترتفع في المستقبل: حسب الاحتمالات للمستقبل الديموغرافي الإيطالي سيكون مشهد الشعب الشامل في عام 2065 نتيجة انخفاض عدد الإيطاليين ب11.5 ملايين (28.5 ملايين ولادة و 40 مليون وفاة) و مزانة إيجابية مع 12 مليون مهاجر نحو الخارج (17.9 ملايين دخول ضد 5.9 ملايين خروج): بخلصة، سيتجاوز المهاجرون في هذا المشهد الديموغرافي الجديد 14 مليوناً.

كما تدل مؤسستا كاريستس و ميغرانيس في مقدمة الملف الإحصائي لعام 2012، يطلب هذا المشهد الاجتماعي - الإحصائي تشريع قوانين معينة لتحصيل على بعض الأهداف المهمة و منها: تشريع الشغل و العمال غير الشرعية، أن يتخذ بعين الاعتبار مهارات المواطنين الجديدة، استقرار رخصات الإقامة (تجددت في عام 2011 850 ألف رخصة)، تيسير اللبيرة و قراطية و تعزيز التداير من أجل الاندماج (عائلات المهاجرين متعرضة للفقر أكثر من الآخرين) بدون أن تُنسى كافة الأشخاص التي تنتقل لأسباب إنسانية و تحتاج إلى حماية.

<p>- طلبات لجوء سياسي: 37.350</p> <p>- طلبات لجوء المقبولة: 7.155</p> <p>- المولودون الجدد: 79.587</p> <p>- القاصرون غير "الأعضاء": 867.890</p> <p>- المسجلون في السنة الدراسية 2012/2011: 755.939، 8,4 في المائة (44,2 في المائة وُلد في إيطاليا)</p> <p>- طلاب جامعية مسجلون في السنة الجامعية 2012/2011: 65.437</p> <p>- اكتسابات الجنسية: 56.001</p> <p>- زواج مختلط: 17.169 (2010)</p> <p>- مسيحيون: 53,9 في المائة من بينهم أرتدوكسيون 29,6، كاثوليكيون 19,2، بروتستانتيون 4,4</p> <p>- مسلمون: 32,9 في المائة</p> <p>- يهود: 0,1 في المائة</p> <p>- ديانات شرقية: 5,9 في المائة</p> <p>- آخرون 7,2 في المائة</p>	<p>- مقيمون غير "الأعضاء": 3.637.724 من بينهم المقيمين لفترة طويلة: 52,1 في المائة</p> <p>- أكبر جاليات غير "الأعضاء": المغرب 506.309، ألبانيا 491.495، الصين 277.570، أوكرانيا 223.782.</p> <p>- رخصات الإقامة التي انتهت في إجراء 2011 و لم تتجدد بعد: 262.688</p> <p>- مشغولون: 2.500.000</p> <p>- نسبة تأثير المشتغلين: 10 في المائة</p> <p>- نسب البطالة: مهاجرون 12,1 في المائة – الإيطاليون 8,0 في المائة</p> <p>- عاطلون على العمل: 310.000</p> <p>- أصحاب شركات: 249.464</p> <p>- حوادث في الشغل: 15,9 في المائة</p> <p>- مزانة داخلية/خارجيات + 1,7 مليار يورو لصندوق الدولة:</p> <p>- تأشيرات للشغل 87.271 و لأسباب عائلية 83.492</p>	<p>العالم في 2011</p> <p>- عدد مهاجرين: 214 مليون</p> <p>- دخل فردي في البلدان النامية: 6.572 دولار أمريكي</p> <p>- دخل فردي في الاتحاد الأوروبي: 32.943 : 27 دولار أمريكي</p> <p>الاتحاد الأوروبي 2010</p> <p>- المقيمون الأجانب: 33.306.100</p> <p>- نسبة التأثير على الشعب: 6,6 في المائة</p> <p>- المواطنون الذين اكتسبوا الجنسية: 15.562.500</p> <p>إيطاليا 2011</p> <p>- المواطنون الشرعيون: 5.011.00</p> <p>- نسبة التأثير على الشعب المقيم: 8,2 في المائة</p> <p>- في الشمال 63,4 في المائة، في المركز 23,8 في المائة، في الجنوب 12,8 في المائة.</p> <p>- مناطق المصدر: أوروبا 50,8 في المائة، آسيا 18,8 في المائة، أمريكا 8,3 في المائة، أوقيانوسيا 0,0 في المائة</p>
---	--	---

المصدر: الملف الإحصائي للهجرة 2012 كارينيس و ميغرانيس



- مركز دراسات و أبحاث
Via Aurelia 796, 00165 Roma,
فاكس: 0039.06.66540087 - الهاتف : 0039.06.66514345
• مكتب التحرير : Dossier Statistico Immigrazione
البريد الإلكتروني: idos@dossierimmigrazione.it
موقع الواب: www.dossierimmigrazione.it